رفعها بعد جدال مع عدد من النواب

الغانم للمطالبين بعقد الجلسة في غياب الحكومة: قدموا طلباً إلى المحكمة الدستورية

رياض عواد

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة امس نظرا لاستقالة الحكومة ولتقديمها كتابا بعدم الحضور، داعيا النواب المعترضين على رفع الجلسة للتوجه الى المحكمة الدستورية لحسم الموقف.

وقال الغانم: نظرا لاستقالة رئيس الوزراء والوزراء وصدور الأمر الأميري بقبول استقالتهم على أن يستمر كل منهم بتصريف العاجل ونظرا لتلقي كتاب آخر من وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة فيه اعتذار الحكومة عن عدم حضور جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها الثلاثاء والأربعاء، ترفع الجلسة.

وكان مقررا أن يناقش المجلس في جلسته امس جدول الأعمال المكون من 7 بنود تتضمن الرسائل الواردة والعرائض والشكاوى، والاستجواب الموجه من النواب خالد العتيبي وثامر السويط وبدر الداهوم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، بالإضافة إلى طلبين لتشكيل لجنتي تحقيق، و5 تقارير للجنة الشؤون الخارجية

وعقب مطالبات نيابية بعقد الجلسة لوجود نصاب، شرح الغانم للنواب في قاعة عبدالله السالم المواد التي تقضي بوجوب حضور الحكومة لعقد الجلسات، فيما رأى عدد من النواب أن السوابق بعدم عقد الجلسة سوابق سيئة.

بدوره، ذكر الغانم النواب بطلب النائب مبارك الحجرف بمخاطبة المحكمة الدستورية في مجلس 2016 بإمكانية عقد الجلسة دون حضور الحكومة، لافتا الى التصويت على الطلب بالموافقة حينه، وقال: وجهة نظري الذهاب إلى المحكمة الدستورية لحسم الموقف.

وأكد الغانم أن عدم عقد الجلسة لعدم حضور الحكومة مشى عليه كل الرؤساء السابقين دون استثناء ولا أغيرها بقرار.

وقال النائب محمد الحويلة: حضرت جلسة مجلس الأمة امس احترامًا للقسم وتأكيدًا على حق الأمة الدستوري والشعبي، مضيفا: رفع الجلسات وتعطيل مصالح البلاد والعباد أمر مرفوض، فإن اعترى النص غشاوة يجب أن تزال، وإن كان بتطبيقه اعوجاج يجب أن يقوّم، وإن شابه خطأ يجب أن يصحح.

وطالب النائب عبدالكريم الكندري بافتتاح الجلسة وعقد اجتماع نيابي لمدة ساعة.

وإزاء استمرار الجدل، قال الغانم: قدموا طلبا بإحالة المادة 116 الى المحكمة الدستورية.

وحضر الجلسة قبل رفعها، كل من:

الرئيس الغانم وبدر الملا وحسن جوهر وأحمد مطيع ومحمد الحويلة ومبارك الحجرف ومبارك العرو وخالد العتيبي وعبدالعزيز الصقعبي وصيفي الصيفي وسعود بو صليب و ثامر السويط واحمد الحمد ومهلهل المضف وعبدالله الطريجي وبدر الداهوم وعبدالكريم الكندري وفارس العتيبي ومرزوق الخليفة وعبدالله المضف ويوسف الفضالة وصالح المطيري وحمد المطر ومساعد العارضي و بدر الحميدي واسامه المناور وأسامه الشاهين ومهند الساير ومحمد عبيد الراجحي وخالد عايد و فرز الديحاني و مبارك الخجمة و خليل الصالح وفايز الجمهورو حمد روح الدين و شعيب المويزري ويوسف الغريب وحمود مبرك

من جهة أخرى استقبل الغانم في مكتبه امس أمين سر اللجنة المركزية لحركة (فتح)، رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة الفلسطيني اللواء جبريل الرجوب وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وحضر اللقاء نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي، والنائب الدكتور عبد الله الطريجي، ورئيس الاتحاد الكويتي لكرة القدم الشيخ أحمد اليوسف الصباح، وسفير فلسطين لدى الكويت رامي طهبوب.)

الغانم رافعا الجلسة

الغريب يقترح زيادة مكافأة طلبة التعليم العالي إلى 300 دينار

أعلن النائب يوسف الغريب عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1995 في شأن مكافآت الطلبة بالجامعات والكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالي، يقضي بزيادة مكافآت الطلبة من 200 دينارإلى 300 دينار. وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي:

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة الأولى من القانون المشار اليه النص التالي :

ينشأ في كل من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب صندوقان ماليان :

أ- صندوق التكافل الاجتماعي وتصرف منه المكافأة الاجتماعية.

ب- صندوق المكافآت التشجيعية وتصرف منه مكافأة التخصص النادر وهي مكافأة التفوق.

ويستفيد من خدمات الصندوقين الطلبة الكويتيون وأبناء الكويتيات ومن في حكمهم ممن صدرت في شأنهم قرارات بمعاملتهم معاملة الكويتيين – المسجلة أسماؤهم في إحدى الكليات أو المعاهد التابعة لجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب– شريطة ألا يكون الطالب موقوفا قيده لأي سبب من الأسباب.

وتصرف مكافأة شهرية للطالب الكويتي المتزوج من كويتية مقدارها (300 د.ك) ثلاثمائة دينار كويتي شريطة استمرار الزواج وعدم تقاضي إعانة اجتماعية من وزارة الشؤون الاجتماعية أو من أي جهة حكومية

يوسف الغريب

أخرى وذلك وفقا لشروط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص.

المادة الثانية

يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ اقراره .

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ان مكافأة الطلبة التي صدرت بالقانون المشار إليه تعتبر من المكتسبات التي نجح المشرع في إقرارها في السنوات الأخيرة واعتبرت مكسبا قانونيا نابعا من نصوص الدستور لتحفيز الطلاب والشباب الكويتي على التعلم والتحصيل المعرفي والدراسي، فطالب العلم في حاجة إلى دخل شهري ثابت لمواصلة تعليمه الجامعي للتغلب على كافة العوائق المالية التي تواجهه خلال سنوات دراسته.

فقد نصت مواد الدستور ومنها المادة (13) على الآتي:

" التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه " وكذلك المادة (14) والتي نصت على "ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي"، وكذلك المادة (40) والتي نصت على أن التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة وفقا للقانون وفي حدود النظام العام والآداب، والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقا للقانون" .

ومن هذه الركيزة الدستورية بجانب دور الدولة في كفالة التعليم والدارسين تقدمت بهذا القانون ليكون معينا للطالب الكويتي المقيد في إحدى الكليات أو المعاهد التابعة لجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خلال سنوات دراسته بالجامعة او الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

ومع ارتفاع أسعار السلع وبالتبعية متطلبات ولوازم الدراسة والتعليم ومع توجه تفعيل دور الدولة في رعاية التعليم فقد تقدمنا بهذا القانون لزيادة مكافآت الطلبة من 200 دينار كويتي إلى (300) دينار كويتي (ثلاثمائة دينار كويتي) لمساعدة أبنائنا الطلاب في مواجهة متطلبات دراستهم الجامعية

«المرأة والأسرة»: خفض سن الكويتية المستحقة للمساعدة إلى 45 سنة

واصلت لجنة المرأة والأسرة والطفل في اجتماعها امس لقاءاتها مع جمعيات النفع العام لسماع مرئيات وملاحظات المجتمع المدني لتحديد أولويات عمل اللجنة في دور الانعقاد الحالي، كما وافقت على اقتراحين برغبة.

وقال رئيس الجنة النائب أسامة الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة عقدت اجتماعها الثالث بحضور مقرر اللجنة د.صالح المطيري وعضو اللجنة اسامة المناور، موضحا ان الاجتماع كان مكرسا لمناقشة محور الأسرة من محاور اللجنة الثلاثة وهي المرأة والاسرة والطفل.

وبين أن اللجنة استضافت في اجتماع اليوم جمعية تمكين الأسرة الكويتية وجمعية الشيخة فريحة الأحمد للأم المثالية والأسرة المتميزة، والرابطة الوطنية للأمن الأسري ورابطة الاجتماعيين وجمعية المحامين ومركز شؤون الأسرة في جمعية الحقوقيين.

وأضاف الشاهين أن اللجنة استمعت إلى مرئيات هذه الجمعيات وملاحظاتهم حيث سيتم على ضوء هذه اللقاءات مع المجتمع المدني تحديد أولويات اللجنة ولكي تعكس هذه الأولويات ما يريده ويهتم به أهل الاختصاص.

وأوضح الشاهين أن اللجنة ناقشت أيضا مجموعة من الاقتراحات برغبة، حيث وافقت على اقتراح من د. محمد الحويلة يتعلق بتوفير البيوت منخفضة التكاليف والشقق النموذجية في المدن الجديدة للمرأة الكويتية.

وأوضح ان الاقتراح يشمل المتزوجة من غير كويتي أو المطلقة والأرامل والعزباء التي لا معيل لها وأيضا الأسر الكويتية المتعففة وقد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح بالإجماع، وسيحال الى المجلس ومن ثم الى الحكومة .

وأضاف الشاهين أنه تمت أيضا الموافقة على اقتراح برغبة من النائب مرزوق الخليفة يتعلق بخفض سن المرأة الكويتية التي تستحق المساعدة العامة بموجب مرسوم 23 لسنة 2013 بشأن المساعدات العامة

اسامه الشاهين

من 55 سنة الى 45 سنة ميلادية، وجاءت الموافقة بالاجماع كي يحال إلى مجلس الأمة ومنه الى الحكومة.

بوصليب: حضرت الجلسة انتصاراً لإرادة الشعب .. والحكومة تناست أولوياته

سعود بو صليب

قال النائب سعود سعد بوصليب، إنه حضر جلسة الامس انتصاراً للإرادة الشعبية ولتحقيق تطلعات ومصالح المواطنين تنفيذاً للمادة 97 من الدستور، ولكن تم رفع الجلسة بعذر عدم وجود الحكومة بالرغم من وجود العدد الكافي من الأعضاء لعقدها.

وأشار بوصليب إلى أن الحكومة هي المتسبب في تعطيل أعمال المجلس ومصالح المواطنين بأعذار واهية وأعراف بالية بعيدة عن الأطر الدستورية، فعذر استقالتها غير قانوني، مستذكراً حضورها لجلسة 2017/12/3 بالرغم من استقالتها ذلك الوقت لإقرار قانون الرياضة، وذلك يوضح الفرق في اهتمام الحكومة وأولوياتها.

وأكد بوصليب على أن الحكومة تناست أولويات الشعب ومصالحه من إيجاد حل لأزمة السكن والقروض والتعليم والصحة والمعاقين والتوظيف وغيرها الكثير من مصالح وأولويات المواطنين.

هل يتمتع فريق أصدقاء المعاقين بصفة الضبطية القضائية؟

المناور لوزير الشؤون: ما سبب شكوى مراجعي «ذوي الإعاقة» من سوء المعاملة؟

وجه النائب أسامة المناور سؤالا برلمانيا إلى وزير الشؤون الاجتماعية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، عن المعايير المتبعة أو البروتوكول المتبع لتصنيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وسبب شكوى أكثر المراجعين لهيئة شؤون ذوي الإعاقة من سوء المعاملة. ونص السؤال على ما يلي: تحظى فئة ذوي الإعاقة باهتمام كبير من الدولة. فقد سنت القوانين والتشريعات التي تضمن توفير حياة كريمة لهم وتيسير الإجراءات الخاصة بهم وأنشئت لذلك هيئة عامة تعنى بشؤونهم والتي من المفترض أن تيسر لهم جميع السبل والوسائل للحصول على حقوقهم التي كفلتها الدولة لهم لدى جميع الجهات والهيئات والمؤسسات، إلا أنه قد وردت شكاوى من ذوي الإعاقة وذويهم من سوء المعاملة عند مراجعتهم للهيئة، وذكر البعض منهم إن الهيئة عينت مجموعة من الموظفين يطلق عليهم أصدقاء المعاقين للتعامل معهم، وإن هؤلاء الموظفين لديهم صفة الضبطية القضائية ويعاملونهم معاملة غير لائقة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي

1 –هل توجد معايير وشروط في اختيار أعضاء فرق العمل؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بها.

2 – كم يبلغ عدد اللجان وفرق العمل؟ وما أعمالهم؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من محاضر اجتماع اللجان وفرق العمل لكل لجنة وفريق على حدة من عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3 – بيان دور أعضاء فريق أصدقاء المعاقين وأعمالهم لكل عضو على حدة، وهل أعضاؤه من منتسبي الهيئة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالسيرة الذاتية لهم منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال وشهاداتهم العملية.

4 – هل يتمتع فريق أصدقاء المعاقين بصفة الضبطية القضائية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف بأسمائهم منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

5 – هل توجد وظائف شاغرة منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بتلك الوظائف مع تاريخ شغر كل وظيفة على حدة وما سبب عدم تسكينها؟

6 – هل توجد قضايا شبهة تزوير الزمنية عند توريد الشركات الأجهزة التعويضية للهيئة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما المبررات؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من العقود منذ 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

9 – كم يبلغ عدد المتقدمين لطلبات الأجهزة التعويضية الطبية الخاصة بالمعاقين منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بكشف يوضح من تسلم وتاريخ تقديمها لكل حالة على حدة.

10 – هل توجد مواصفات طبية عند اختيار ملابس ذوي الاعاقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بها لكل حالة على حدة من عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

11 – هل توجد استقالات سواء مسببة أو غير مسببة لموظفي وإشرافي الهيئة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فكم يبلغ عددها منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وهل أجري تحقيق في الاستقالات المسببة؟ يرجى بيان كل حالة على حدة.

12 – هل توجد أسس ومعايير لعرض الحالات على اللجنة الفنية الطبية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بها.

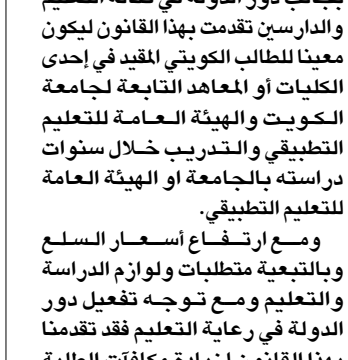

اسامه المناور

وهدر المال العام لأي من العاملين في الهيئة منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان تلك القضايا والإجراءات المتخذة حيال ذلك.

7 – هل هناك معايير في اختيار الشركات الطبية عند التعاقد معها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بهذه المعايير والشركات المتعاقدة مع الهيئة من عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

8 – هل توجد تغييرات في المدة

13 – هل هناك حالات وافقت عليها اللجنة الفنية بعد رفضها من اللجنة المختصة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من شهادة الإعاقة لكل حالة على حدة منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

14 – هل توجد قضايا رفعت على الهيئة خاصة في استخراج شهادة الإعاقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بعدد القضايا وبيان كل حالة على حدة من عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

15 – كم يبلغ عدد ملفات المرضى التي عرضت على اللجان الطبية لطلب تحديد نسبة إعاقة المرضى، ورفضت ثم قدمت مرة أخرى وقبلت؟ وما الفترة الزمنية بينهما لنفس مقدم الطلب وذات الحالة؟

16 – ما المعايير المتبعة أو البروتوكول المتبع لتصنيف الأشخاص ذوي الإعاقة في اللجان؟ وهل هذه المعايير معتمدة حسب توصيف منظمة الصحة العالمية؟

17 – كشف بعدد الحالات التي خفضت فيها درجة الإعاقة وما المعايير المتبعة في خفض أو رفع درجة الاعاقة؟

الكندري يسأل وزير العدل عن قضايا لم تتصرف فيها النيابة منذ 6 أشهر

وجه النائب د.عبد الكريم الكندري سؤالا برلمانيا إلى وزير العدل د.نواف الياسين عن القضايا الموجودة لدى النيابة ومضى عليها 6 أشهر ولم يتم التصرف بها. وطلب النائب في سؤاله تزويده بما يلي: –كشف بعدد وأرقام القضايا التي ما زالت متداولة لدى النيابة العامة تحديدا والتي لم يتم التصرف بها سواء بقرار بحفظ أو إحالة ومضى عليها أكثر من ستة أشهر منذ تاريخ تقديم أول بلاغ فيها، مشفوعا بجدول موزع فيه تلك القضايا حسب كل سنة قدم خلالها البلاغ

الطريجي يسأل وزير النفط عن آلية اختيار المرشحين لوظيفة خبير تكرير في «أوبك»

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانياً إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. محمد الفارس طلب فيه إفادته وتزويده بالآتي:

– ما معايير وشروط اختيار المرشحين لوظيفة خبير تكرير في الأمانة العامة لمنظمة الأوبك؟

– كم عدد المتقدمين لوظيفة خبير تكرير في الأمانة العامة لمنظمة الأوبك من خلال الإعلان؟

– هل استدعي جميع المتقدمين للاختبارات العلمية والمقابلات الشخصية؟ و ما أسماء أعضاء اللجنة؟